

ورقة عمل رقم ٥٠٣
من صفح ١ الى ٢٩

مجلس الأعيان

رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في
أفريقيا والعالم العربي

2007 Retreat

اللقاء التشاوري لعام ٢٠٠٧

Workpaper on challenges & prospects
of cooperation among multi-nationalities
developing-countries
ورقة عمل حول تحديات وآفاق التعاون بين البلدان
النامية ذات الأجناس المتعددة

Presented by: إمداد

Dr. Mohammad الحلايقة

Al Halaigah

Member of مجلس الأعيان

عمان - الأردن / Al-Ayan Council

Amman - Jordan

مقدمة

التحديات

١. العولمة
٢. الفقر
٣. الجوع
٤. الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة.
٥. هجرة العقول
٦. المياه
٧. المشكلات العربية والإفريقية
 - قضية المياه
 - التداخل العرقي
 - الحدود الإقليمية المتنازع عليها
 - اللاجئين
 - الصراعات والنزاعات الداخلية
 - أزمة الديون
 - حركات التمرد والانفصال
 - مشكلات الطاقة والنفط
 - القضية الفلسطينية
 - قضية دارفور
 - الحرب على العراق

آفاق التعاون :

أولاً : التعاون السياسي

ثانياً: التعاون الاقتصادي

ثالثاً: التعاون الاجتماعي

التوصيات

التحديات وآفاق التعاون بين البلدان النامية ذات الأجناس المتعددة

مقدمه:-

مما لا شك فيه أن وضع العالم بعد الحرب الباردة فرض تحديات سياسية واقتصادية على الدول النامية ولم يبق أمام هذه الدول إلا التعامل مع هذه التحديات والسعي ما أمكن لمواجهتها.

ومواجهة هذه التحديات تتطلب رؤية جديدة تتسجم مع متطلبات العصر وهي بحاجة الى مناخات وآليات لا بد من توفرها في البلدان النامية، وهذا يتطلب من الدول النامية توسيع هامش الحرية الفكرية ، وتشجيع التعددية الفكرية، وتقليص الفجوة بين صانعي القرار وأهل الفكر ومراكز البحث، وإشراك المعاهد ومراكز البحوث في التصدي لتحديات دول العالم الثالث، واستيعاب حقيقة العصر بدلاً من إنكارها ، الأمر الذي يستوجب تعظيم الاستثمار للعقل البشري والموارد البشرية وتأسيس بيئة قادرة على إعداد إنسان مؤهل وفاعل للتفاعل مع تحديات العصر الجديدة.

أن التحديات التي تواجه الدول النامية تتفاقم بشكل ملفت للنظر، مما أدى بهذه الدول إلى تكريس جلّ مواردها للتصدي لهذه التحديات ، وقامت العديد من الدول بوضع الخطط والبرامج لتحقيق هذه الأهداف ضمن برامج وأوقات محددة ، كما بادرت بعض الدول المتقدمة إلى وضع بعض الخطط بهدف مساعدة الدول النامية على تجاوز بعض مصاعبها - مثل أهداف الألفية - ولكن المشوار طويل قبل ان يتم تحقيق انجاز ملموس بالرغم من أن بعض الدول قد قطعت شوطاً لا بأس به.

أهم التحديات:-

١- العولمة

تشكل العولمة تحدياً حقيقياً للدول النامية في عدد من المجالات والتي يجب التعامل معها بطريقة رشيدة كما هو مبين أدناه :-

أ- التحدي الاقتصادي:-

إن سيطرة منطق السوق على العولمة الاقتصادية يثير مخاوف الدول الفقيرة لأن اقتصاد السوق معناه البقاء للأقوى اقتصادياً ، وقد أكد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة "إن الملايين لا

يعيشون العولمة بوصفها فرصة مواتية لكن بوصفها قوة تدمير وتعطيل وبوصفها اعتداء على مستويات معيشتهم".

ومن أجل مواجهة هذا التحدي يجب العمل على ثلاثة أبعاد مترابطة.

١- البعد الاقتصادي الخالص : و الذي يحتم إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية والدخول في شراكات اقتصادية إقليمية Economic blocks وفي حالة الدول العربية مثلاً يجب التفكير جدياً بإحياء السوق العربية المشتركة او توسيع آفاق منطقة التجارة الحرة العربية والاستفادة من تكامل عناصر الإنتاج بين الدول العربية (المال والأيدي العاملة والمواد الأولية) لمواجهة تحديات المنافسة الاقتصادية .

٢- البعد السياسي الاقتصادي:- أثبتت التجارب ان التنمية الاقتصادية كانت مترادفة مع التنمية السياسية فنادرأ ما نجحت نظم استبدادية في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

٣- البعد الثقافي: ان وجود ثقافة اقتصادية معرفية أمر ضروري لنجاح التنمية الاقتصادية كثقافة الادخار والاستثمار وتقديس العمل واحترام الوقت وروح العمل

الجماعي وتقدير الإبداع وتشجيع المبدعين واحترام الملكية الفكرية ونبذ السلبية
الاتكالية وتحمل المسؤولية وإتقان العمل والاعتماد على الذات .

ب- التحدي الثقافي:

التحدي الثقافي:-

عملت العولمة الثقافية إلى تغريب الفرد عن ثقافته وحضارته الأصلية وتبني
أفكار ومبادئ ثقافية دخيلة عبر وسائل الإعلام الموجهة من قبل الدول المتقدمة التي
تهدف إلى انخراط الأفراد في مجتمع عالمي ضخم لا يستطيع بعدها العيش منعزلاً
وبعيداً عن نتائج الثورة المعلوماتية ونلاحظ اليوم أوضاع الشباب والمدن في البلدان
النامية أصبحت تشابه أوضاع الشباب والمدن في عواصم العالم الكبيرة وكأن العالم
أصبح قرية عالمية.

ولا نبالغ إذا قلنا أن العولمة الثقافية هو أخطر أنواع العولمة وأكثرها تأثيراً
على المجتمع والدول النامية كونها تهدف إلى تدمير الثقافات المحلية والعادات
الاجتماعية الأصلية ، وهذا واضح في هيمنة الثقافات الغربية على توجهات وثقافات
الدول النامية.

اننا ننكر الحقيقة ان قلنا ان وضع الثقافة العربية لم يتغير فبالرغم من إسهامات
الثقافة العربية في الحضارة الإنسانية سابقاً الا انها أصبحت مهددة في بنيتها الداخلية

وتأثيرها الخارجي وأصبحت ثقافة متأثرة تأثيراً سلبياً بما حولها ، حيث ان أبناءنا وشعوبنا اليوم لم تعد تقرأ ما نكتب او نوجه ولم نعد وحدنا الذين يرسمون لها مفاهيمها وتصوراتها بل حتى سلوكها وقيمها ورؤيتها ، فد شاركنا في ذلك الكثير واصبح العديد من القيم الاجتماعية والثقافية مخترقة من قبل الآخرين الذين لم نحدد موقفنا منهم.

وإذا كان هذا هو وضعنا من الطرف الأخر فاننا امام حقيقة واضحة وهي صراع الحضارات .

لذلك فان الثقافة العربية تقف امام تحدي كبير والمطلوب هو تطوير أسلوب للتعامل مع هذه العولمة بحيث لا تكون الثقافة العربية الأصيلة عرضة للاختفاء او مجرد نسخة كربونية للثقافات الأخرى التي لا تتاسب القيم الاجتماعية العربية الاصلية ، فمن ناحية لا يجب ان يظهر العالم العربي كمتخلف يحبس نفسه خلف باب خوفاً من الأخر ولا يمكن له ان يسمح للأخر ان يكون تابعاً له بلا تفكير .

ج- التحدي السياسي.

كما أثرت العولمة في المجال الاقتصادي والثقافي كذلك أثرت في السلوك والفكر والحدث والقرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي وبذلك أصبحت السياسة معولمة حيث اخذ المجال السياسي العالمي يحل محل المجال السياسي الداخلي .

ومن مظاهر التحدي السياسي :

١- ضعف الممارسات الديمقراطية في البلدان النامية حيث أوجدت هذا الضعف بيئة خصبة لترويج خطاب الديمقراطية من قبل الدول النامية.

٢- قلة المفكرين الديمقراطيين المتنورين في مراكز صنع القرار السياسي ، او مراكز التأثير في صنع القرار ممن هم قادرين على ربط فكرة الديمقراطية العالمية والخصوصية الاجتماعية لدى مجتمعات الدول النامية.

٣- غياب ثقافة الديمقراطية لدى الأفراد في الدول النامية والتي يجب ان تسبق نشر المؤسسات الديمقراطية.

٢- الفقر

يشهد هذا العصر اتساع رقعة الفقر في العالم حيث ان عدد الدول الفقيرة في

تتزايد بالإضافة الى ان هناك ما يزيد عن بليون شخص في دول العالم النامية يعيشون

على دولار امريكي للفرد في اليوم الواحد، وتشير احصائيات صادرة عن منظمة

الامم المتحدة بأن حوالي ١٤% من سكان العالم أصبحوا يعيشون على حافة الجوع، وتشير التقارير الدولية الى ان عدد السكان الذين سيكونون تحت خط الفقر خلال الـ ٢٥ سنة القادمة سيزداد بحوالي ٤ بلايين نسمة، وهناك احصائيات صادرة عن وكالة الإغاثة الدولية تشير الى انه هناك حوالي ١٣ طفلاً يموتون كل دقيقة في البلدان النامية بسبب الفقر وسوء الرعاية الصحية.

ولا شك ان نهاية عصر القطبية الثنائية أدى إلى حدوث انخفاض حاد في قيمة المساعدات التي كانت تقدمها دول الشمال للدول النامية.

وقد اصبح الفقر احد اهم تحديات الدول النامية ومن اسباب الفقر اسباب داخلية ناتجة عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في معظم البلدان النامية وأسباب خارجية ومثال على ذلك ما حدث في العراق مؤخراً والذي ادى الى تفجير شعب رغم وفرة ثروات بلاده وتنوعها.

هذا بالإضافة الى اسباب اخرى مثل الحماية الجمركية والدعم المالي لفلاحي الدول المتقدمة ، وكذلك سياسة الشركات الكبرى العابرة للحدود ذات النفوذ الكبير.

٣- الجوع

لا يمكن فصل موضوع الفقر عن الجوع ويعتبران الفقر والجوع من اعقد المشكلات والتحديات الاجتماعية الاقتصادية فقد اودى الجوع بحياة ملايين الأفراد ولا زالت هذه المشكلة مستمرة وتتفاقم عام بعد عام بسبب زيادة الفجوة بين دول العالم المتطور ودول العالم النامي.

وعندما يصبح الجوع على نطاق واسع كما هو الحال في دول العالم النامي فإنه يصبح تحدياً خطراً على الأهداف التنموية.

• ورغم ان عواقب الجوع غير مقبولة أخلاقياً فإنه ينطوي عليه عبء اجتماعي

واقصادي باهظ حيث يكون بيئة خصبة للعنف والجريمة والإرهاب.

تعود اسباب الجوع في دول العالم النامي إلى عدة عوامل:-

أ- الفرق في الدخل بين الأفراد

ب- ضعف إمكانية الحصول على الموارد وادارتها

ج- قلة فرص العمل

د- أعباء الديون الحالية

هـ- الكوارث الطبيعية

و- الحروب

وفي هذا السياق لا بد وان نشير بأن مؤشرات سوء التغذية لدى الأطفال دون سن

الخامسة ترتفع بشكل ملفت للنظر في الدول النامية.

٤- الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة.

اسباب اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة

١- اختلال العلاقات الاقتصادية بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية بسبب

الانفجار السكاني وانخفاض مستوى دخل الفرد.

٢- اختلال هيكل الصادرات حيث ان الدول المتقدمة تتنوع في صادراتها

والنامية فإن صادراتها ذات نوعية محددة بسبب ضعف قاعدة الإنتاج .

٣- سوء توزيع الدخل

٤- ضعف طرق الإنتاج وبدائيتها وسوء استثمار الثروات.

٥- غياب الديمقراطية

٦- انتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية .

٥- هجرة العقول

من أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية هي الخسارة الناتجة عن هجرة العقول بأعداد كبيرة ومتزايدة من علمائها ومهندسيها وأطبائها وفنّييها، وجزء من الأيدي العاملة الماهرة المدربة التي تستقطبها الدول الرأسمالية المقدمّة، لوعيتها بمدى أهمية دور العلماء والفنّيين في تقدم الحضارة وفي ازدهار القوة المادية والاقتصادية والعسكرية اللازمة للدفاع عن منجزات دولها ومواجهة تحديات الآخرين لها، حيث أصبحت مسألة المحافظة على العلماء والمختصين والفنّيين داخل أوطانهم وجذب الكفاءات من الآخرين مسألة حيوية للغاية لأهمية الكفاءات في تحقيق التطور.

٦- المياه

هناك عدة تحديات تواجه منطقة الشرق الاوسط فيما يتعلق بالمياه في مقدمّة التحديات بموضوع المياه هي أن المياه الجوفية أصبحت شحيحة نسبياً في الوقت الحالي، وان المشكلة تزداد تعقيداً نظراً لتزايد الضغط السكاني المتزايد الناجم عن ارتفاع عدد المواليد في الكثير من الدول النامية، حيث ان هذه المياه قد لا تكون

كافية للشرب والزراعة ونتاج الغذاء في المستقبل ، وخاصة بسبب غياب السياسة المائية الرشيدة.

٧- المشكلات العربية والأفريقية المعاصرة

هناك عدد من القضايا تشكل تحدياً امام الدول العربية والافريقية:-

أ- قضية المياه

أن قضية المياه قضية شائكة ومعقدة حيث أن الأنهار التي تروي الأراضي العربية في مصر والسودان وموريتانيا والصومال تتبع جميعاً من دول أفريقيا حيث أن أثيوبيا تسيطر على ٨٥% من مصادر مياه النيل الذي يوفر لمصر ٩٥% من مياه الصالحة للشرب والري والطاقة، ويعيش على ضفافه أكثر من ٢٥ مليون سوداني. يعتمد جنوب الصومال بشكل كبير على نهر اشبيلي وجوبا اللذان ينبعان من هضبة اوغادين التي تحتلها اثيوبيا، ويعد نهر اشبيلي من أطول الأنهار في شرقي أفريقيا وتتحكم به أثيوبيا وكذلك مشكلة نهر السنغال الذي يغذي الجزء الجنوبي من موريتانيا والذي تقع منابعه في دولتي مالي وغينيا والسنغال تعتبر هذا النهر ملكاً لها.

وترى موريتانيا النهر مشترك بينها وقد انعكس هذا الخلاف على العلاقة بين البلدين، وهذا الخلاف أدى إلى عرقلة تطوير مشروع حوض السنغال وتعتبر قضية المياه من القضايا الصعبة في المستقبل بين العرب والأفارقة

ب- التداخل العرقي

هذه القضية تثير كثير من التوتر بين العرب والأفارقة بسبب توزع بعض الجماعات القبلية على جانبي الحدود مما أدى إلى مواجهات بينهما كما حصل بين موريتانيا والسنغال عامي ١٩٧٣ و١٩٨٨، ومن أمثلة التداخل القبلي انتشار قبائل الطوارق على طول الحدود الجزائرية الليبية مع مالي والنيجر وقبائل الزغاوة بين تشاد والسودان وهذا التداخل ممكن أن يثير مشاكل وتوتر في أي لحظة كما هو الحال بين السودان وأوغندا.

ج- الحدود الإقليمية المتنازع عليها

من المعروف بأن الحدود الأفريقية هي من وضع الاستعمار الأوروبي، الذي صنعها وشكلها بحيث تخدم مصالحه وأغراضه ومطامعه في القارة فهذه الحدود لم تخدم الوضع الاتني - القرابي ولم تتماشى مع ضوابط الجغرافيا ومعطيات التاريخ ومن هذه المشاكل مشكلة الحدود الموريتانية - السنغالية. والخلاف بين ليبيا وتشاد

حول (اوزو) وقد تم حل مشكلته بواسطة قرار المحكمة الدولية والإقليمية على هذه المشكلات الحدودية كثيرة منها مثل مشكلة إقليم (ايملي) بين كينيا والسودان وإقليم (انفدي) بين كينيا والصومال وإقليم (اوغادين) بين إثيوبيا والصومال.

د- اللاجئين:-

تعتبر مشكلات اللاجئين من المشكلات المعقدة نظراً لآثارها الإقليمية والدولية بالإضافة إلى كونها نقطة توتر بين الطرف العربي والطرف الأفريقي، تعتبر أفريقيا من أكثر القارات معاناة من مشاكل اللاجئين فعدد اللاجئين تجاوز الخمسة ملايين لاجيء نصفهم يتمركز على جانبي الحدود العربي الأفريقية خصوصاً على حدود أريتيريا والسودان وإثيوبيا والصومال وأوغندا وكينيا وتشاد ويعود سبب ازدياد عدد اللاجئين إلى عدة متغيرات منها الحروب الإقليمية والأهلية وكذلك بسبب الكوارث الطبيعية مثل الأوبئة والجفاف والتصحر والمجاعات.

هـ- حركات التمرد والانفصال

هذه الحركات تثير التوتر والصراع بين العرب والأفارقة وخصوصاً إذا لاقى تدخل دولي وإقليمي مثل حركة التمرد والتي يشهدها السودان في الجنوب التي تلقى

دعماً وتشجيعاً من إثيوبيا وأوغندا وكينيا وأريتريا، وكذلك بالنسبة للوضع الداخلي في الصومال بسبب اندلاع الحرب الأهلية بين القبائل الصومالية التي تسعى للسيطرة على السلطة منذ عام ١٩٩١ على أثر سقوط نظام الرئيس السابق (محمد سياد بري).

و- الصراعات والنزاعات الداخلية :

شهدت القارة الإفريقية العديد من الصراعات الداخلية على مستوى العالم حيث توفى في عقد التسعينات ٤ ملايين قتيل ، بالإضافة إلى نزوح ٥,٢ مليون لاجئ و١٣ مليون مشرد في القارة الإفريقية، وهكذا أدت الصراعات الداخلية الى تكثيف الحروب الأهلية الدموية وتشريد أعداد هائلة من الأفراد ، حيث ان ٩٠% من ضحايا هذه الصراعات من المدنيين لا العسكريين ، ونصف هؤلاء من الأطفال، مما يمثل تهديدا مستمرا لاستقرار الدول الإفريقية مع ما يمثل من خطورة عبور الصراع للحدود الدولية للدولة للتأثير على امن واستقرار الدول الإقليمية المجاورة.

ز- أزمة الديون :

تفاقت أزمة الديون الإفريقية والعربية في العقدين الأخيرين بشكل أثار المخاوف في إمكانية سداد هذه الديون ، ويضع هذه الدول تحت التبعية الاقتصادية للدول الدائنة.

وتبلغ الديون على الدول الإفريقية ما يقارب ٣٥٠ مليار دولار أمريكي ، كما بلغت قيمة الديون على الدول العربية حوالي ٥٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، ومن هنا تأتي المناداة بمعالجة هذه المشكلة التي تأكل معظم عوائد الدخل القومي، ومخصصات التنمية الواجب توجيهها لخدمة التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية ، وتزيد من ظاهرة الفقر والجوع ، وتزيد الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية

ان المؤشرات السياسية في العالمين العربي والافريقي تشير الى ان فرص التنمية الانسانية في حالة ضعف خاصة بسبب الاحتلال في فلسطين والعراق والنزاع في جنوب السودان (قضية دارفور) والصحراء الغربية هذه البؤر الساخنة في المنطقة جعلت المواطن العربي والافريقي يقاسي من انتهاك حقوقه وحرياته الاساسية ، بدأ

في الحق في الحياه ومروراً بالحقوق المدنية والسياسية ، وانتهاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

هذا عن الحاضر ، ولكن الأثر السلبي للبيئة العربية والإفريقية المعوقة للتنمية الانسانية يمتد الى الحد من امكان النهضة في العالمين العربي والإفريقي من خلال اعاقاة الإصلاح وعرقلة إمكانية التوصل الى حلول سليمة وعادلة لانتهاك حرية الوطن والمواطن بسبب الاحتلال والصراعات المسلحة مما يمكن ان يدفع المنطقة اكثر اتجاه المزيد من التطرف واشكال الاحتجاج العنيف نتيجة لغياب انظمة حكم عادلة على الصعيد العالمي لحفظ العدل وتحقيق الرفاه الانساني للجميع .

ح- مشكلات الطاقة والنفط

ان الغالبة العظمى من دول العالم النامي هي دول غير نفطية وتعاني من ارتفاع اسعار النفط مما يشكل ضغطاً كبيراً وعبئاً مالياً على الدول النامية . وتحتاج هذه الدول الى الطاقة لأنها أصبحت تمثل العصب الرئيسي للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية غير ان ارتفاع أسعارها عالمياً يخلق ضغطاً كبيراً على موازنة هذه الدول اذا تعاني من عجز مالي كبير ، وانخفاض كبير في النمو الاقتصادي وهذا يهدد

الاستقرار الداخلي الى معظم البلدان لان البديل عن ذلك هو رفع الأسعار والضرائب على المواطنين مع تدني مستوى الأجور .

ط- القضية الفلسطينية

إن القضية الفلسطينية هي أساس الصراع العربي الإسرائيلي ، فمنذ اغتصاب إسرائيل لدولة فلسطين كان هدفها تمزيق الوطن العربي وإيجاد حاجز بشري غريب وشاذ يفصل بين جناحي الوطن العربي الآسيوي والإفريقي لكي يمزق المنطقة العربية ولكي يمنع تحقيق حلم الوحدة العربية .

أن القضية الفلسطينية ليست قضية خاصة فقط لفلسطين وشعبها انما هي قضية عربية تخص الوطن العربي بجناحيه الآسيوي والإفريقي فالوجود الصهيوني القسري على تراب فلسطين كان له تأثيراته على الوطن العربي ، ولكن التحدي الأكبر الذي يواجه القضية الفلسطينية هو الخلط بين المقاومة والإرهاب فالمقاومة الفلسطينية تعتبر من قبل الإدارة الأمريكية ومن يسبغون في ركبها عملاً إرهابياً ، وذلك ناتج عن ازدواجية السياسة الأمريكية في التعامل مع القضايا الدولية ، فلماذا لا تعتبر الإدارة الأمريكية ما تقوم به إسرائيل من قتل وتعذيب للفلسطينيين وما تقوم به من تدمير وتجريف للأراضي الفلسطينية وقيامها ببناء الجدار العازل اعمالاً إرهابية فعلياً

ان نوضح للعالم اجمع ان الدفاع عن فلسطين يعتبر عملاً مشروعاً وليس ارهابياً، انما الارهاب يكون عندما تغتصب الدولة ويشرد ابناء هذه الدولة .

ولم يقتصر تدمير الفلسطينيين بتشريدهم واغتصاب دولتهم حيث ان اسرائيل تعمل بشكل مدروس ومنظم على تدمير الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي من الأساس يعاني من أزمة اقتصادية ، فعمليات الاجتياح والاعتداء على الأراضي الفلسطينية والحصار الخانق على الاقتصاد الفلسطيني ، عدا عن استيلاء اسرائيل على المعونات الممنوحة من المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني .

ان قيام اسرائيل بعملية ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بهدف خلق تبعية اقتصادية تشكل عائقاً في اقامة الدولة الفلسطينية يحتاج منا الى منهج تشاركي واستراتيجي يستجيب لمتطلبات الشعب الفلسطيني ويحث السلطة الفلسطينية الى الاعتماد على الذات .

ي - قضية دارفور

منذ بداية عام ٢٠٠٣ تخوض قوات الحكومة السودانية واحدى المليشيات الاثنية المعروفة باسم " الجانجويد" نزاعاً مسلحاً مع جماعتين متمردتين هما جيش حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة وفي سياق عملياتها ضد المتمردين قامت قوات الحكومة بشن حملة منهجية من " التطهير العرقي " ضد السكان المدنيين الذين ينتمون الى نفس المجموعات التي تنتمي اليها حركة التمرد.

وقد تم احراق وتدمير مئات القرى وقتل عشرات الالوف من الأشخاص المدنيين ، كما تم ارغام اكثر من مليوني شخص من اهالي دارفور على هجر ديارهم وبحلول عام ٢٠٠٦ كان حوالي ١,٨ مليون يعيشون في مخيمات داخل دارفور و ٢٢٠ الف كانوا قد نزحوا الى تشاد حيث يعيشون في مخيمات للاجئين ، وإضافة الى الاشخاص الذين تم تشريدهم فإن هناك ما لا يقل عن (١,٥) مليون ممن يحتاجون الى المساعدات الغذائية لان النزاع الجاري قد دمر الاقتصاد والتجارة في الاقليم مما ادى الى حدوث كارثة بشرية .

ومن هنا لابد من التعاون الدولي لوضع حد لازمة دارفور ودعوة الجهات المتنازعة الى طاولة المفاوضات لوقف إطلاق النار والسعي نحو تحقيق الأمن داخل الإقليم ووضع اتفاق سلام تكفله الامم المتحدة ، وحكومة السودان والحركات المتمردة

في الإقليم وان يكون حائزاً على قبول شعبي من سكان الإقليم الامر الذي يسمح لوقف الاقتتال ووقف نزيف الدم لحماية المدنيين والمشردين.

ق- الحرب على العراق

ان ما حدث في العراق يشكل انتهاكاً صارخاً للشرعية الدولية وحقوق الإنسان ومعول هدم لأفاق التعاون في المنطقة ذلك ان سلامة وأمن أي بلد في المنطقة يستلزم بالضرورة سلامة وأمن البلدان الأخرى وضرورة حتمية للتنمية الاقتصادية في المنطقة .

يبدو ان العمل خارج نطاق الامم المتحدة المظلة الشرعية لحل النزاعات ، خاصة في ظل النظام العالمي أحادي الجانب قسم دول العالم الى قسمين مع او ضد وهذا لا يخدم التعاون بين الدول بل يخدم السعي وراء المصالح والأجندات الشخصية مما ينحني بالعالم بعيداً عن القيم الإنسانية السامية وتحقيق التنمية المستدامة .

على المجتمع الدولي ان يتحرك سريعاً لوقف النزيف العراقي المؤلم حفاظاً على الإنسان العراقي الذي يموت كل يوم بدون ذنب او ثمن وحفاظاً على خيرات وموارد العراق لا سيما النفط الذي حرم منه العراق والمنطقة والعالم ككل ويجب ان

نصل إلى قناعه أن استمرار هذه الحرب لا يزيد المنطقة إلا توتراً ويغذي الإرهاب والطائفية ويحول دون تحقيق آفاق تعاون بناء بين دول المنطقة .

آفاق التعاون بين الدول النامية

أولاً:- التعاون في المجال السياسي:

١- تحديد أهم المشاكل السياسية والتي يعاني منها العالم الثالث والاتفاق عليها بصورة جماعية .

٢- التنسيق فيما بين الدول وتشكيل قوة ضغط دولية على الغرب للمساعدة في حل هذه المشاكل وفق القانون الدولي والشرعية الدولية .

٣- تشكيل لجنة خاصة بالدول النامية لتقديم الحلول والاقتراحات للمشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث .

٤- تبادل الخبرات والتنسيق الأمني لمكافحة الإرهاب والتهديب وتسليم المجرمين فيما بين الدول .

٥- التعاون بين الدول النامية لتشكيل قوة ضغط لمعالجة المشاكل المشتركة ضمن إطار الأمم المتحدة.

ثانياً: - التعاون في المجال الاقتصادي

١. إلغاء القيود على التجارة البينية ما بين الدول النامية وفتح الباب أمام التبادل التجاري سواء على المستوى الثنائي او الجماعي.
٢. إقامة مشاريع مشتركة ما بين الدول العربية والإفريقية وإقامة المصانع والشركات لاستغلال الموارد الطبيعية في إفريقيا والعالم العربي .
٣. تحرير حركة رؤوس الأموال ، واستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول الإفريقية .
٤. تحقيق التناسق والانسجام بين مختلف التشريعات المعمول بها في دول المنطقتين من خلال تبادل التجارب والخبرات بين هذه الدول بهدف خلق بيئة ملائمة للاستثمار وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي على العمل والاستثمار .
٥. إنشاء سوق افريقية وعربية – وتشجيع على تبادل السلع وتنشط التجارة البينية .

٦. التنسيق بين الدول العربية والإفريقية في الجهود المبذولة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية لإيجاد التفهم الدولي لمشكلات الدول النامية ومساعدتها في إيجاد حلول لهذه المشكلات .

٧. توفير إطار قانوني وإداري ومالي يكون من شأنه المساعدة على ظهور ونمو قطاع خاص ديناميكي في الدول العربية والإفريقية .

٨. وضع نظام حديث للمعلومات حول فرص الاستثمار ، وذلك بمشاركة هيئات تشجيع الاستثمار الوطنية والإقليمية .

٩. العمل على مكافحة الفساد سواء بالدول العربية أو الإفريقية لما يشكله من خطر يهدد تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروات ، واخلطة المجتمعات

ثالثاً :- آفاق التعاون الاجتماعي والثقافي والعلمي :

هناك العديد من أواصر الترابط الثقافي والاجتماعي بين الشعوب العربية والإفريقية والقواسم المشتركة التي تدفع باتجاه آفاق التعاون بين البلدان العربية العربية والإفريقية في مجالات من أهمها :

١. تكثيف التعاون بين المؤسسات التعليمية والعلمية والبحثية وتبادل

التجارب والمنح الدراسية والعلمية .

٢. ضرورة الاهتمام برفع المستوى التعليمي ومستوى التدريب في الدول الإفريقية والعربية والاهتمام بمراكز البحث والتكنولوجيا وتخصيص الموارد اللازمة لها ، وذلك كي يسهل نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة الى إفريقيا والعالم العربي .
٣. إجراء مسح شامل للكفاءات الإفريقية والعربية المهاجرة بهدف التصرف على حجمها ومواقعها وميادين اختصاصها وارتباطها وظروف عملها .
٤. التأكيد على أهمية دور المرأة في المجتمعات العربية والإفريقية في التنمية من خلال السعي على تمكينها اجتماعيا ، وعدم التحيز بينها وبين الرجل ، بالإضافة الاهتمام بصحتها والعناية بها وتفعيل مشاركة النساء في سوق العمل في القطاعين الخاص والعام وتشجيعها على إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مستفيدة من سياسات التحرر الاقتصادي والفرص التي تتيحها العولمة .
٥. العمل على مكافحة استهلاك المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والقضاء عليها .

٦. الاستفادة من الروابط الثقافية والحضارية والاقتصادية الموجودة بين مجتمعات الدول العربية والإفريقية لتحقيق تنمية مستدامة تعطي الأولوية لمحاربة الفقر الذي يعوق كل أشكال التنمية ، ويجب أن تشمل هذه الشراكة الإفريقية العربية قطاعات التعليم، والصحة والزراعة ، لزيادة مداخل الشعوب .

٧. تحقيق الاستقرار السياسي الذي يضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي ويخفف من وطأت الحروب والنزاعات لما وظهور الأمراض والمجاعات وموت المدنيين من الأطفال والنساء ...

وتخفف من اعتمادهم على الغير .

٧- تدعيم أوجه التعاون بين المجموعات المشكلة حالياً مثل جامعة الدول العربية

ومنظمة الوحدة الإفريقية في مختلف المجالات .

٨- التوسع في قبول الطلبة الجامعية والتبادل الثقافي ، والعمل على فتح معاهد

مشتركة وجامعات مشتركة.

٩- إقامة مؤسسات ومعاهد علمية متخصصة بدراسة المشكلات بين الدول النامية

وتقديم الحلول الخاصة بذلك بعيداً عن أي تدخلات أجنبية .

١٠- الإكثار من جمعيات الصداقة لتعزيز الروابط بين الدول النامية وتفعيل دور

المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية ، مما يعطي مجالاً أوسع للتعارف

والتفاهم بين كافة الأطراف.